المقاربة الأمنية المجتمعية في مواجهة التهديدات الأمنية الخارجية للجزائر

Approche de la sécurité communautaire face aux menaces extérieures pour la sécurité en Algérie

ط.د. بصيلة نجيب قسم العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

ملخص الدراسة:

تواجه الجزائر اليوم جملة من التحديات المختلفة والتي قد تصل في مداها الى تهديدات مخلة بالتوازنات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية للدولة الجزائرية وبالتالي المس الخطير بالأمن القومي خاصة وان البيئة الخارجية المحيطة متسمة بمهددات أمنية إرهابية تتميز بالدقة والشمولية والتنظيم المحكم وبالتالي قدرتها على الحاق الاضرار على جميع المستويات.

ومع التغير السريع والخطير لبيئة المخاطر والتهديدات فإن الاعتماد على المقاربة الأمنية القائمة على المواجهة العسكرية والحسم العسكري لم يعد كافيا لتجنب التهديدات المختلفة الخارجية وانه من الضروري اعتماد آليات وسياسات أخرى مساعدة ومكملة.

تهدف هذه الورقة البحثية الى ابراز جملة من التهديدات التي يمكنها أن تشكل خطرا على كيان الدولة وأمن المجتمع وكيفية مواجهتها وذلك بالاعتماد على مقاربة الأمن المجتمعي والأمن الفردي في التصدي للأخطار والتهديدات الخارجية وتحقيق مستوى مقبول من الرضى الاجتماعي على السياسات المنتهجة من طرف السلطات ليتحقق الاستقرار والسلام الاجتماعي الذي يمكن من تحقيق التنمية بكل مستوياتها.

الكلمات المفتاحية:

الأمن - الامن المجتمعي – التهديدات – أمن المجتمع

Résumé de l'étude:

L'Algérie est confrontée à différents défis qui menacent l'équilibre économique, social, politique et militaires de l'Etat algérien et nuisent gravement à la sécurité nationale, d'autant plus que l'environnement extérieur est caractérisé par des menaces sécuritaires caractérisées par l'exactitude, l'inclusivité et une réglementation stricte.

Avec le changement rapide et dangereux de l'environnement des menaces et des menaces, le recours à une approche sécuritaire basée sur la confrontation militaire et la résolution militaire ne suffit plus à éviter diverses menaces externes et il est nécessaire d'adopter des politiques et des mécanismes complémentaires et complémentaires.

Le but de cet article est de mettre en évidence un certain nombre de menaces qui peuvent constituer une menace pour l'État et la société, Et comment les aborder en fonction de l'approche de la sécurité societale et de la sécurité individuelle face aux menaces et aux menaces externs, Et atteindre un niveau acceptable de satisfaction sociale sur les politiques adoptées par les autorités pour parvenir à la stabilité et à la paix sociale qui permettent le développement à tous les niveaux.

Mots-clés:

Menaces, securité societale, securité de la societé, securité.

مقدمة:

تواجه الجزائر اليوم تهديدات امنية خطيرة خاصة على حدودها الشرقية والجنوبية امام استفحال الظاهرة وتمدد الجماعات الراديكالية التي تحمل طابع العنف أصبح الوضع خطيرا جدا ولا يستهان به ولا يمكن تجاهله ويصبح التخوف الأمني الجزائري وهواجسه حقيقة لا يمكن تجاهلها والقفز عليها.

وعليه اعتمدت الجزائر مقاربات أمنية وأخرى ديبلوماسية من اجل الحد من هذه التهديدات والتقليل من مخاطرها وقد اعتمدت في ذلك على مقاربة أمنية ارتكزت بالأساس على الأمن الصلب الخشن المتمثل في العدة والعتاد العسكريين فمنذ بداية الازمة سارعت الجزائر الى نشر قوات عسكرية بتعداد كبير على شريطها الحدودي مع دول الجوار الليبي والمالي والنيجيري بمسافة تمتد على أكثر من ثلاثة الاف كيلومتر مدعومة بطائرات حربية وأخرى للنقل الجوي وطائرات بدون طيار.

اما في جانبها الديبلوماسي فقد اعتمدت الجزائر على استراتيجية تسويقية للترويج لمفاهيم الاستقرار في منطقة الساحل وعدم التدخل العسكري وحلحلة الأمور عن طريق الحوار بين الفرقاء.

أغلب المفكرين والأكاديميين يؤكدون على ان التنمية لا تتحقق في جو عدم الاستقرار واللاأمن، ومن اجل انتقال المجتمع من حالة الى حالة أفضل لا بد من توفر الحد الأدنى من الامن من منطلق تعاضدي تكاملي بين كل اشكال الامن بمفهومه الصلب الخشن واللين الناعم وبشكل يضمن ديناميكية المجتمع والسلطة القائمة في مواجهة المستجدات والتغيرات التي تمس الظاهرة الأمنية ببعديها ما بين الدولاتي والتي تنطلق من التماس المباشر مع الوحدات الدولية الخارجية وداخل الدولاتي انطلاقا من تماسك المجتمع، وعليه فالأمن ببعديه هو القاطرة التي تنقل المجتمع الى السعادة المادية والروحية

إن تحصين الأمن داخل الدولاتي يعني تماسك الجبهة الداخلية التي تمد الجبهة القتالية للقوات المسلحة المرابضة على الحدود بكل مقومات المناعة والصمود وتزيد من ثقتها بالنفس ويقينها فيما تقوم به، وهذا يعني ان المقاربة الأمنية بشكلها الصلب يجب أن ترافقها مقاربة أمنية مجتمعية تقوم على تنمية المجتمع والاستجابة لمتطلباته.

وعليه فأمام هذه التهديدات الخارجية والتي تعرف تغيرات كبيرة ومستجدات تتمثل خاصة في تهديدات غير تقليدية ولا تماثلية وتهديدات عابرة للحدود وقدرة مثل هذه التهديدات على المس بالأمن القومي الجزائري وزعزعة الاستقرار والمس بحصانة الدولة وقوتها نطرح الإشكالية التي تتمحور في: كيف يمكن لبعد الامن المجتمعي في زيادة الحصانة والمناعة للجبهة الداخلية وبالتالي الارتقاء بالتعامل الأمني الجزائري مع هذه المخاطر بما يحقق الأمن والاستقرار ويمنع الاختراقات الأمنية للحدود ويضمن الامن القومي الجزائري؟

وسوف تتم معالجة هذه الإشكالية وفق المحاور التالية:

1* التحول في طبيعة التهديدات الأمنية

2* التهديدات الجديدة وتأثيرها على الأمن القومي الوطني

3* الأمن المجتمعي لصيانة الأمن القومي

*** التحول في طبيعة التهديدات:**

تعيش الجزائر على غرار المنطقة المغاربية ومناطق إقليمية عديدة بالعالم على وقع تهديدات تقليدية وأخرى لا تماثلية جديدة فرضتها طبيعة التغيرات التي طرأت على بنية النظام الدولي الذي لم تعد فيه الدولة الفاعل الرئيسي كما قال بذلك الواقعيون، فقد ظهرت فواعل أخرى لها تأثيرها الواضح على العلاقات الدولية وبنيتها واثرت كذلك على المفاهيم التقليدية لمفهوم الأمن والتهديد.

ان تفشي الظاهرة الإرهابية وانتشار التطرف الفكري العقائدي الذي غدى كل أنواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود والتي جاءت بها تلك التغيرات رافقها تحول هام في المفهوم المجرد للأمن، وهذا التحول بدأ

مع انهيار المنظومة الشيوعية بحيث لم يعد مفهوم الأمن مرتبط بالعسكرتارية واستخدام الآلة العسكرية لفرض الأمن والاستقرار.

التهديدات الجديدة ظهرت بالظهور القوي للعولمة وأدواتها، فالمتغيرات الاقتصادية والإعلامية والثقافية والتكنولوجية والتي تشكل الإطار العام للعولمة عملت على النفاذ الى المجتمعات خاصة منها الضعيفة والمتخلفة وعملت وتعمل على تغيير أنماط السلوك لديها وذلك عن طريق إعادة صياغة منظومة القيم والهوية بشكل يتوافق مع هذه الأدوات التي وضعت من طرف القوى الكبرى التي تسعى للسيطرة والهيمنة.

إن التغيرات التي جاءت بها العولمة جعلت العالم بلا حدود، فالتعريف العام للعولمة والذي يتمحور حول ما وصفه بها عبد الباري الدره على أنها: "تطلع وتوجه اقتصادي وسياسي وتكنولوجي وثقافي وتربوي تذوب فيه الحدود بين الدول وبين الشمال والجنوب وبين الثقافات بعضها البعض وتتواصل فيه الأمم والشعوب والدول والأفراد باستمرار وبسرعات هائلة وينشأ اعتماد متبادل في رأس المال والاستثمارات والسلع والخدمات والمفاهيم والثقافات"[1].

الملاحظة الأولى في هذا التعريف هو تلاشي الحدود بين الدول وبالتالي تلاشي سيادة الدول على حدودها لتصبح مستباحة لمن يدخل ويخرج وهذا كله تحت مسمى الحرية، وبفضل التطور الهائل الذي حدث بميدان تكنولوجيات الاعلام والاتصال فم تعد الحدود تعني الجغرافيا فقط بل أصبحت حدود افتراضية يمكن خرقها بالضغط على زر في حاسوب امامك.

المتغيرات الاقتصادية لا تعني فقط تبادل السلع والخدمات بين الدول بطريقة حرة لا رقابة فيها بل يتعدى الامر الى جعل السيادة على الصناعة والتسويق وغيرها تخرج من يد الدولة الوطنية الى أيدي أخرى غير وطنية وفي هذا يذكر ألفن توفلر: "في عالم التقنيات العالية تنهار القاعدة الاقتصادية للأمة على نفسها ومن جهة الإنتاج من المستحيل تقريبا القول أي بلد هو منشأ سيارة أو حاسوب ذلك أن أجزاءه وبرنامجه المعلوماتي يأتي من مصادر عدة مختلفة والقطاعات الأكثر حيوية في الاقتصاد ليست وطنية وانما دون الوطنية أو فوق الوطنية أو عابرة للأوطان"[2].

وقد يكون هذا في ظاهره في مصلحة الأوطان والشعوب فزيادة الصناعات والحركة التجارية يجعل اليد العاملة مطلوبة وبالتالي الحركية الاقتصادية ستكون أكثر ولكن ليس هذا ما يحدث بل العكس تماما فيرى

كل من هارولد شومان وهانز بيتر مارتن أنه مع العولمة يزداد تركيز الثروة وتتسع الفروق بين البشر والدول واتساعات لا مثيل لها، وهما هنا يشيران الى أن 20% من دول العالم تستحوذ على 85% من الناتج العالمي الاجمالي[3].

إن هذا ما يخلق التفاوت بين الناس وبين الشعوب وبين أفراد الشعب الواحد وحتى بين أفراد الاسرة الواحدة والجميع يسعى فقط من اجل أن يلحق على فتات ما تركته الشركات العابرة للحدود وهذا بدوره خلق تلك التنافسية الصراعية ليس على زيادة الثروة وخلقها وانما على الاستهلاك وفقط.

وهكذا جسدت العولمة المعاني البائسة للا عدالة وهذا ما أدى الى بروز تلك التحديات التي اجتاحت كل الشعوب والدول الضعيفة والمتخلفة وجعلتها عاجزة عن مواجهتها والتي شكلت تهديدا جديدا لأمنها الداخلي لأنها مست بأمن أفرادها في قوتهم ومعيشتهم ونمط سلوكهم، ولم تعد الدول قادرة على مواجهة مضاعفات التغيرات القادمة مع العولمة منفردة مشكلة بذلك تهديدا لأمن الإنسانية لتطرح مفاهيم ورؤى جديدة للأمن البشري[4].

العولمة حملت معها معاني الانفتاح اللامحدود، فشهد العالم تحولات أيديولوجية عميقة وتحولات جيواستراتيجية وتحولات اجتماعية واقتصادية وإعلامية وسياسية وتكنولوجية وثقافية مست كيان الشعوب وثقافتها ومعتقداتها، وكل هذا حمل معه رياح عدم الاستقرار والذي تجلى في ثلاثة عوامل:

1. تراجع سيادة الدولة الوطنية والذي ظهر في تخلي الدولة عن بعض مهامها لصالح المنظمات الدولية والإقليمية
2. الزيادة غير المسبوقة في كثافة التفاعلات غير الوطنية
3. انفجار الصراع على الساحة الدولية من قبل ديناميكيات هوياتية، والصراع الذي كان موجودا أيام الحرب الباردة تراجع ليحل محله صراعات ونزاعات معقدة ضحاياها من المدنيين العزل.

لقد تحول مفهوم التهديد للأمن المرتبط بالأمن الدولاتي بفضل هذه التغيرات والتي مست حتى المفهوم العسكري للأمن وذلك بفضل التطورات التكنولوجية والتي عرفت باسم الثورة في الشؤون العسكرية لتزيد من التهديد بأساليب جديدة جعلت التهديد العسكري التقليدي يتضاءل امام الموجة الجديدة من القدرات العسكرية البعيدة المدى والتي جعلت المواجهة المباشرة مع الجيوش امر ثانوي.

مع اندثار المنظومة الشيوعية وتفكك ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين انبرى دارسو العلاقات الدولية الى تمحيص مفاهيم الأمن والتهديد على ضوء هذه المتغيرات الجديدة ومنها ظهور القطبية الأحادية بزعامة أمريكية مطلقة بداية الالفية الجديدة وهذا ما افضى الى أن الأمن لم يعد يعني كيان الدولة بل يعني أفرادها، فالكيان الفردي مهدد في أمنه وهو في نفس الوقت مصدر تهديد أيضا فالجريمة العابرة للحدود يقوم بها افراد لصالح أفراد آخرون وضد أفراد.

ومن هنا جاءت المقاربات الأمنية الجديدة التي ارتكزت على مرجعية التحليل من الدولة الى الفرد، ولقد عرف الأمن في أدبيات التعريف التقليدي على أنه "دفاع الوحدة الأساسية الفاعلة في العلاقات الدولية ويتعلق الأمر بالدولة ضد أي تهديد عسكري خارجي لكيانها أو سيادتها أو تكاملها الإقليمي أو استقرار النظام السياسي أو مصالحها القومية...او هو قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات بغض النظر عن شكلها ومصدرها"[5].

ويعرفه عبد الكريم نافع على أنه الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية والاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهديد أو اضرار بتلك الأنشطة[6].

أما إسماعيل صبري مقلد فقد عرفه على أنه: "العمل على حماية الكيان الإقليمي للدولة وضمان بقائها كوحدة سياسية وقومية فعالة في محيطها الإقليمي او الدولي وحماية القيم والمصالح الحيوية للدولة وليكانها ضد التهديدات الموجهة ضدها والمحافظة على نظامها السياسي"[7].

التعريفات السابقة للأمن تشترك كلها تقريبا في عامل حماية الدولة وكيانها السياسي والجغرافي من أي تهديد خارجي والذي سيتحدد من خلال الاستخدام الفعال للقوة العسكرية ومدى نجاعة الآلة العسكرية لفض النزاع وفرض الاستقرار والأمن، ولكن هذه التعريفات والمقاربات لمفهوم الأمن لم تعد تتفق مع التهديدات الجديدة التي أفرزتها التغيرات وأدوات العولمة.

التغيرات الديناميكية للسياسات الأمنية في عالم ما بعد جدار برلين تطلبت مراجعة تحليلية مفاهيمية خاصة حول كيف ندرس الأمن وكيفية التفكير الأمني وعن الممارسة الأمنية في حد ذاتها.

في جوان 1996 عرف الأمن من قبل "لويد أكسفورد"، وزير خارجية كندا آنذاك، بأنَّه حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أو لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات والأسباب إلى جانب النتائج والقضاء عليها، فمواجهة التهديد تكون بمواجهة منابعه والعمل على تحييدها[8].

وعلى نفس النهج سار كل من شارل فيليب وبياتريس باسكال في تقديم تعريف للأمن وصف بشامل للتحرر من الحاجة الاقتصادية والاستعباد والعنف السياسي والتحديات الأخرى الاجتماعية والفكرية والثقافية والتنمية المستدامة واحترام القانون والعدالة الاجتماعية ورشادة الحكم[9].

كما يراه "بيار بيتقرو" متمثلًا في الحقوق الإنسانية والرفاه الاقتصادي والتنمية المحترمة للبيئة[10].

المقاربة التي أعطت للأمن بعدا إنسانيا هو ما جاء به كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة في خطاب بعنوان "نحن البشر" سنة 2000 قائلًا: "يتضمن إضافة إلى انتفاء خطر الصراع، حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، والتعليم والرعاية الصحية، وإتاحة الفرص والخيارات للأفراد، والحماية من الفقر والخوف وحق الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي أساس أمن الإنسان.[11]

لقد أشارت تقارير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة وتقارير الوكالات المتخصصة (منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية.....) وتقارير التنمية البشرية والمؤتمرات الدولية للأمم المتحدة حول التنمية والبيئة والسكان في بداية الألفية الثالثة الى تحديات القرن الواحد والعشرين الناجمة عن تداعيات مبادئ العولمة النيوليبرالية المادية بأبعادها الشمولية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والأمنية والسياسية والبيئية والثقافية والتي أدت الى تغيير مفهوم الأمن البشري الذي لم يعد يرتكز على المفهوم العسكري فقط بل أصبح هذا المفهوم يرتكز على مدى تأمين الحاجات الأساسية والضرورية لوجود الإنسان.[12]

حدد تقرير 1999 لبرنامج الأمم المتحدة للإنماء بعنوان: «العولمة بوجه إنساني»، سبعة تهديدات جديدة للأمن كالتالي: الأزمات المالية، ضعف المستوى المعيشي، الأمراض والأوبئة، الغزو الثقافي، الجريمة المنظمة، تأثير التكنولوجيا في البيئة، غياب الأمن السياسي والاجتماعي[13].

وبهذا انتقلنا من الأمن الدولاتي ونزاع بين الدول وتهديد يأتي من خارج الدولة من طرف دولة أخر الى أمن داخل الدولاتي وتهديد يأتي من داخل الدولة نفسها وقد يكون من خارجها ولكنه عابر للحدود، وهذا التهديد الجديد يتصف بصفة العالمية ويمكن أن تكون هذه التهديدات الجديدات ممثلة في تهديدات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية وامنية سياسية وثقافية وبيئية.[14]

2* التهديدات الجديدة وتأثيراتها على الأمن القومي الوطني:

التهديدات التقليدية للأمن القومي والتي تتمثل في التهديدات العسكرية القادمة من الخارج والتي تكون فيها الآلة العسكرية التقليدية هي المسيطرة يمكن مواجهتها ويمكن تحقيق الأمن والاستقرار للوطن ويمكن حماية الحدود سواء البرية او الجوية او البحرية من أي اختراق كان، لكن الأمر سيتعقد إذا كانت هذه التهديدات نابعة من الداخل وهي ليست تهديدات متجانسة، زيادة على أن العدو فيها غير مرئي وممتد في كل مكان ومنتشر وآثاره ليست آنية بل هي ممتدة عبر الزمن زيادة على أنها تخلق مناخ ينعدم فيه الأمن والاستقرار مما يعيق التنمية والتطور ويزيد من متاعب الدولة الوطنية، ويمكن تعداد هذه التهديدات في العناصر التالية (وهناك عناصر أخرى لم يتم ذكرها):

1. التهديدات الاجتماعية: وتتجلى في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد السكاني والتي تؤدي الى تدهور حالة البشر[15] وكلها تهديدات تؤدي الى هلاك الانسان وتؤدي أيضا الى نزاعات حول المواد والموارد المائية منها خاصة في ظل تزايد للسكان لا يقابله تزايد مطرد في الاستثمار في استخراج المياه الصالحة للشرب والسقي والاستثمار في استصلاح الأراضي التي توفر المزيد من القوت للناس وبالتالي توفير فرص العمل وانتشالهم من الجوع والفقر.

ان التفاوت الاجتماعي الذي خلفته سياسات العولمة الاقتصادية ازداد عدد الفقراء الذين لم يعد لهم مكان في عالم لا يعترف بالمعوزين والمهمشين ومن مظاهر الفقر على الامن المجتمعي وبالتالي على كيان الدولة انتشار كل الآفات الاجتماعية من فقر وتسول وسرقة واستعمال العنف الجسدي المفضي الى الوفاة في كثير من الحالات وغلو وتطرف الذي يخلق تكفيريين وارهابيين يساهمون في ارتفاع معدلات العنف والجريمة في وسط المجتمع ناهيك عن التفكك الاسري وما يخلفه من مهمشين يثقلون المجتمع

بعنفهم وانتشار للظلم نتيجة لعمالة الأطفال مما يخلق الامية والتسرب المدرسي والجهل والمخدرات بيعا واستهلاكا.

ان هذه التهديدات تشكل خطرا على الاستقرار الاجتماعي للدولة ويؤثر بقوة على كيان الدولة في حد ذاتها.

2. التهديدات الاقتصادية: وتتجلى في سياسة العولمة الاقتصادية والمالية وادواتها المشكلة من الشركات المتعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي والتي عملت على فتح الحدود وتدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال واضرت كثيرا بالصناعات والمنتوجات الزراعية المحلية واضرت بالتالي بالتنمية المحلية وتعرض الاقتصاد الوطني للاهتزاز والخطر وتعرض سيادة الدولة على الاقتصاد الى الانزواء والتخلي عن دعم الطبقات الفقيرة وهذا يؤدي الى حالات اللاأمن، ففي الاحتجاجات المصرية التي انتهت برحيل حسني مبارك ما ساعد على ذلك هو انضمام حوالي 300 ألف من العمال ما بين 8 و11 فيفري الى أنشطة الإضرابات وذلك حسب التقديرات التي أوردتها (الكساندرا) وهو ما ساهم في شلل مؤسسات النظام[16].

لقد نتج عن سياسات تحرير الاقتصاد ارتخاء في قبضة الدولة على أصولها فلم تعد علاقتها بها علاقة المالك بما يملك بل علاقة المنظم بوحدات تتبع ادارته، كما أفرزت ثورة الجماعات السلالية وصحوة الولاءات الاثنية تعطيلا لسيادة الدولة على أجزاء من اقليمها تضيق أو تتسع حسب مقتضى الحال.[17]

3. التهديدات السياسية: في عالم ما بعد الحرب الباردة وفي ظل العولمة أكبر تهديد سياسي تواجهه الدول كما الأفراد هو الانقاص المستمر لسيادة الدولة وذلك في جميع المجالات الحياتية التي تهم المواطن وقد يكون انحسار الدولة وترك الحرية والمبادرة للأفراد يؤدي الى مشاركة الأفراد أكثر في الاقتصاد والسياسة والأمن وقد يصب هذا في صالح الأمن والسلم داخل الوطن، وهذا بالفعل ما تتطلبه العولمة وما تطلبه أدواتها أي المزيد من حركة الأفراد والسلع والمعلومات وراس مال اسرع وأسهل من أي وقت آخر وقد تقلصت فيه المسافات واصبح العالم بلا حدود[18]، فالظاهر من هذا هو المزيد من الأمن والاستقرار ولكن في مقابله نجد وأن كل هذا له تأثيراته على الأفراد من خلال تشكل الانسان العالمي المحدد للسلوك والوعي السياسي بعالمية كل شيء وبالتالي افتقاره للبعد الوطني الامر الذي يؤدي الى انحسار تأثير الدولة الوطنية وقراراتها على مواطنيها وفقدان الافراد للانتماء الوطني.

وبسبب التغيرات فان الاعتماد على السلطة والتنظيمات الإدارية الرسمية وحده اصبح قاصرا ولا يستجيب لمصالح واحتياجات الناس ومبادراتهم ولابد من تظافر وتكامل المواطن مع السلطات وذلك من خلال مؤسسات المجتمع المدني الذي يهيكل مواطنين في تنظيمات تعمل على تلبية احتياجات الناس والوقوف معهم ضد كل اشكال الظلم واللاعدالة، وهؤلاء المواطنين المنضوين في مؤسسات المجتمع المدني قادرين على المساهمة في بناء وتطوير المجتمع على كافة الأصعدة والمجالات، وعليه فالمجتمع المدني ضروري للاستقرار وتحقيق الأمن والتصدي لكل التهديدات.

من جهة أخرى فإن السعي الى تشكيل مجتمع مدني عالمي يزيد من متاعب الدولة الوطنية، فأصحاب النفوذ والسيطرة في الدول الكبرى يدركون حقيقة وجود مجتمع مدني قوي والذي يعني حماية الدولة الوطنية، ولهذا فهم "يريدون استخدام المجتمع المدني وما يتعلق به من نشاط وتنظيمات وعلى الأخص التنظيمات المسماة غير حكومية لتحقيق اغراضهم الخاصة، فالتخصيص في المجال الاقتصادي أي في المشاريع والاعمال يجب في رأيهم ان يقترن بتخصيص آخر في المجال السياسي والثقافي"[19].

وهذا من اجل تهميش أجهزة الدولة وبالتالي حصر دورها في المراقبة التي سوف تحاصر هي الأخرى على أساس الحرية الفردية وحقوق الانسان، إن وجود قطاع الدولة يعرقل عملية تغلغل المصالح الخاصة في كثير من بلدان الجنوب ومراكز راس المال تريد ان تلتفت من حوله، وان تقضي عليه وبهذه الطريق يسهل عليها عملية السيطرة والابتلاع فبدلا من التعامل مع جهاز السلطة يظل يبدي بعض المقاومة بسبب مصالحه وقدراته السلطوية والتنظيمية ستجد امامها وحدات وتكتلات صغيرة عاجزة عن صد هجوم الشركات المتعددة الجنسيات[20].

منظمة الأمم المتحدة لم تكن بعيدة عن العمل على حصر دور الدولة الوطنية لصالح المجتمع المدني حيث جاء بتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: "المساهمة والمشاركة على أوسع نطاق من جانب المجتمع المدني في صوغ وتنفيذ القرارات التي تتحكم في سير المجتمع"[21].

التغلغل في أوساط المجتمع من طرف المنظمات غير الحكومية العالمية جاء بهدف التفتيت وخلق مناطق توتر داخل المجتمع الامر الذي يؤدي الى حالة ترقب وعدم استقرار وهي بالتالي تؤثر على التنمية ورفاهية المجتمع وتقدمه وكل هذا لصالح كما مر معنا الشركات المتعددة الجنسيات ومراكز القوى والهيمنة

بالعالم، وقد كانت المرأة ومازالت احدى نقاط الضعف التي ولجت منها المنظمات غير الحكومية وهذا ما رفعه مؤتمر بكين الذي شارك فيه ممثلو أكثر من 189 دولة وحوالي 5000 منظمة غير حكومية وفي هذا المنتدى تحد رئيسي وهو تغيير البنى العالمية من خلال تمكين المرأة[22].

ومما جاء في توصيات مؤتمر بكين في الفقرة 298 "ويلزم تشجيع المنظمات غير الحكومية على المساهمة في تصميم وتنفيذ هذه الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية ويقتضي الامر تشجيع منظمات المرأة والتجمعات النسائية على تنظيم شبكات عند الاقتضاء"[23].

ونخلص في النهاية أن التهديدات السياسية والتي جاءت بها تيارات العولمة تسعى الى اضعاف دور الدولة لأهداف الشركات المتعددة الجنسيات ومراكز الهيمنة بالعالم، "وهكذا فإن العولمة هي نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن ويسعى الى انشاء كيانات كبيرة كالشركات المتعددة الجنسيات الا أنه يعمل بالمقابل على التفتيت والتشتيت حيث أن اضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لصالح العولمة يؤديان حتما الى استيقاظ أطر للانتماء سابقة على الدولة كالقبيلة والجهة والتعصب والمذهب والنتيجة هي تفتيت المجتمع.[24]

4. التهديدات العسكرية الجديدة: سبق وان ذكرنا وان التهديدات التقليدية او القديمة كانت تقوم على أساس المفهوم العسكري والحسم العسكري لأي تهديد بقوة الآلة العسكرية والتماس المباشر بين الوحدات العسكرية، والتهديد العسكري الجديد يقوم على مستويين مستوى عسكري بحث يتضمن مفاهيم عسكرية بحتة كالثورة في الشؤون العسكرية والمعركة غير التقليدية والمستوى الثاني هو المواجهة مع تهديدات عسكرية لا تماثلية.

في الشق الأول سنتناول الثورة في الشؤون العسكرية فقط ولن نتحدث عن المعركة غير التقليدية والتي تتسم بالردع والحسم السريع باستخدام الأسلحة النوية.

بالنسبة للثورة في الشؤون العسكرية فتتمثل في 4 مجالات وجوانب هي:

1.4. حرب المعلومات والاقمار الصناعية

2.4. الضربة الدقيقة بعيدة المدى

3.4. المناورة المتفوقة

4.4. حرب الفضاء[25]

ان هذه الثورة أدت الى اتساع الفجوة بين الجيوش الوطنية لدول الجنوب الأوروبي وبين الجيوش الغربية والتي تتمثل في:

- أنظمة التسليح والتي لا يمكن لهذه الدول مجاراتها
- أنظمة جمع المعلومات
- أنظمة القيادة والسيطرة[26]

التهديد القادم من الثورة في الشؤون العسكرية هو في الفجوة المعلوماتية خاصة ذات التطبيقات العسكرية والتي تتميز بالدقة العالية وغير المتوفرة بالسوق بمعنى أن حتى الأموال لا تستطيع أن تشتريها فهي بمثابة امتياز للجيوش الغربية وخاصة منها الجيش الأمريكي، زيادة على أن المجاراة تعني الانفاق الكبير والباهظ والذي سيكون على حساب التنمية وعلى حساب رفاهية المواطن البسيط، زيادة على تكاليف التكوين داخل هذه البلدان والذي لن يكون بتلك الجودة المطلوبة.

تهديدات الجنوب هو المصطلح الذي استخدمه الأكاديميون والساسة الأوروبيون كإشارة أن التهديد الجديد قادم من دول جنوب الاتحاد الأوروبي وبالضبط من القارة الافريقية ومن شمالها على وجه التحديد، وهذا التهديد لا يخضع لمنطق القوى العسكرية التقليدية ولا لمنطق القوة النووية التي لا تملكها هذه الدول وهذه المنطقة بل يخضع لتوازنات جديدة هي نتاج تلك التحولات والتغيرات العميقة التي طرأت على العلاقات الدولية وعلى بنية النظام الدولي، وخاصة على ادراكات صانع القرار بالاتحاد الأوروبي وهذا ما أشار اليه روبرتو أليبوني بقوله: "الدول الأوروبية تميل الى تقدير القدرات العسكرية للدول الواقعة في الضفة الجنوبية لا تشكل تهديدا ولكن العوامل السوسيوسياسية تشكل اليوم توترات واخطار يمكن أن تتحول الى تهديد في المستقبل"[27].

لقد كان هذا الكلام سنة 1994 اليوم تحول الى حقيقة موجودة فالتهديد الجنوبي وصل حده وعمل على هز استقرار الدول الأوروبية، فالتهديد السوسيوسياسي الذي يتضمن ثلاثة مستويات هي:

- الإرهاب
- الجريمة المنظمة
- الهجرة السرية

قد عمل على جلب الكثير من المتاعب الأمنية للدول الأوروبية واذا كانت العمليات الإرهابية الواقعة على التراب الأوروبي لها وقعها وصداها الإعلامي فإنها في الضفة الجنوبية لا تلقى نفس الاهتمام ولا تتمتع بنفس الصدى.

الإرهاب الذي كان نتاج فكر تطرفي تكفيري يؤمن فقط بالعنف المسلح لتحقيق مصالح سياسية واجتماعية وحتى اقتصادية، ولتحقيق تلك المصالح عملت كل الحركات الإرهابية على الإطاحة بالنظام السياسي الحاكم ببلدانها وقد ارتبط هذا الهدف بالعمل على:

- زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي
- نشر الرعب وسط المجتمع من اجل اخضاعه لمطالبهم والسير في ركبهم وتجنيد مقاتلين لصالحهم
- مهاجمة المصالح الغربية وخاصة منها الأمريكية بأوطانها قبل أن تنقل هذه الهجمات الى تلك البلدان الغربية

للإرهاب أسباب محلية وأخرى خارجية، فالمحلية منها تتمثل في:

- الانحراف الفكري: ذلك عن طريق الاخذ بظاهر النصوص والتفسير الخاطئ المغرض لنصوص القرآن الكريم وغياب مرجعيات دينية إسلامية تتبنى الفكر الوسطي لها مصداقيتها وسط هؤلاء، والجهل بالمقاصد العامة للإسلام والتعصب لجماعة أو طائفة.
- الأسباب الاجتماعية: كانتشار البيئات الجهادية كنتيجة للمشكلات الاجتماعية والتفكك الاسري وتكثيف الهجرة من الريف الى المدينة وانتشار الاحياء العشوائية
- الأسباب الاقتصادية: وتتمثل في الفساد الإداري والمالي الحكومي وسء توزيع الموارد والثروة وتدهور الظروف المعيشية نتيجة لنقص البيئة التحتية أو انعدامها وانتشار البطالة بين الشباب

- الأسباب السياسية: وعلى راسها غياب الشرعية السياسية للنظام الحاكم، وفرض سياسات غير عادلة وانتهاك الحقوق والحريات والعزوف عن المشاركة السياسية وغياب آليات قانونية واضحة للتداول على السلطة

أما الاسباب الخارجية فيمكن حصرها في سؤال جوهري وهو من المستفيد من الإرهاب والدمار الذي يلحقه بالأوطان انها ولا شك القوى المهيمنة في شكل الشركات المتعددة الجنسيات والمركب الصناعي العسكري الغربي وكلها تعمل على تحطيم اقتصاديات الدول الصغيرة من خلال سياسات المنتهجة من طرف أدوات العولمة والكيل بمكيالين في القضايا التي تخص المسلمين.

إن الآثار والتداعيات التي يحدثها الإرهاب وعملياته على الأمن القومي الوطني لا تقتصر على القتل والترويع والخراب وما يسببه من خسائر في الأرواح والممتلكات العامة والخاصة بل له ابعاد أكثر ضررا من هذا ويمكن عد هذه الابعاد فيما يلي:

1. البعد السياسي: أصل العمليات الإرهابية هو هز الكيان السياسي للدولة وارباك السلطات القائمة ومن تم الإطاحة به "وما لاشك فيه أن آثار الإرهاب وأضراره لا تقتصر على القتال، والدمار، أو الخوف والرعب بل تتعدى ذلك إلى أحداث خطيرة أخرى، تهدد أمن الدول وتنميتها وكيانها الاجتماعي والسياسي، ويتفق الباحثون على أن من أبرز غايات الإرهاب تحقيق أهداف سياسية وأمنية، وبناء على ذلك يكون المجال السياسي للدولة المستهدفة من أكثر المجالات تضرراً من العمليات الإرهابية التي تستخدم للضغط على الحكومة لتبني سياسات معينة قد لا تكون من مصلحة البلاد، أو التراجع عن قرار معين سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو غيره، بالإضافة إلى ما قد يؤدي إليه ذلك من فقدان ثقة المواطنين بالنظام القائم لإخفاقه في المحافظة على الأمن والنظام، وقد يؤدي ذلك كله إلى الإطاحة بحكومة شرعية قائمة ليحل محلها آخرون"[28] .

2. البعد العسكري: التكتيك الذي تتبناه الجماعات الإرهابية يقوم على أساس حرب العصابات التي تعمل من خلال توقيتات مناسبة ومفاجئة لإحداث الخروقات الأمنية، الأمر الذي يتطلب من القوات المسلحة خاصة منها تلك التي تعمل على محاربة الإرهاب البقاء في حالة تأهب دائم واستعداد كامل تأهبا لأي طارئ أو تهديد وهذا يتطلب من الجيش الصياغة المستمرة لمجموعة من الاستراتيجيات والتكتيكات لتحقيق حد

أدنى من الأمن والاستقرار ولكن هذه الاستراتيجيات والتكتيكات لا تكون بالوسائل المتوفرة بل انها تتطلب وسائل جديدة ومتجددة وتخضع خاصة لتكتيكات الجماعات الإرهابية وهذا ما يؤدي الى وضع برامج تمويل للإنفاق العسكري وأخرى للتسليح وهو ما يكلف الخزينة العمومية أموالا باهضة تكون دائما على حساب برامج التنمية وبالتالي المس بالأمن المجتمعي.

3* الأمن المجتمعي لصيانة الامن القومي:

بعد العرض المقتضب لبعض التهديدات الجديدة التي تطال الدولة الوطنية ومنها الدولة الجزائرية فإن الملاحظ هنا هو أن هذه التهديدات لها طبيعة مركبة ومعقدة في نفس الوقت فقد تجتمع كل تلك التهديدات في زمن واحد لدخل الدولة في فوضى معممة، وعليه فإن هذه التهديدات تأخذ غالبا طابع الاندماج ووحدوية الهدف والذي يتمثل في ادخال البلاد في فوضى تتيح اسقاط اركان الدولة برمتها.

ان السؤال الجوهري هنا هو كيف يمكن للدولة الجزائرية أن تواجه كل هذه التهديدات مجتمعة وتحافظ على كيانها وتصون وحدة ترابها وتصون أمنها القومي؟

الإجابة على هذا السؤال الجوهري يتطلب الإحاطة بجوانب ما يمكن ان تفعله الدولة الجزائرية، فالملاحظ كذلك هو أن هذه التهديدات التي تم التطرق اليها آنفا تأتي من خارج ارادتنا ومن خارج إرادة الدولة وعلى العكس تماما أن نعي أن الأمن يطال البشر وهو من صنعنا ومن تدبيرنا.

الجزائر تتمتع بخبرة لا يستهان بها في مواجهة الإرهاب ولكن الواقع الميداني الجيوستراتيجي الحالي المتسم بالاختلالات الأمنية نتيجة للاضطرابات التي عرفتها البلدان المجاورة وتنامي حدة الازمات بها وبالرغم من هذا فالدولة الجزائرية لم تطور كثير آليات أخرى لمواجهة الإرهاب وباقي التهديدات، فباستثناء الجانب العسكري فإن باقي الجوانب بقيت شبه غائبة عن التفكير الأمني الجزائري.

فقد انخفضت مداخل الجزائر المالية ب41 % في الفصل الأول لعام 2015 بسبب تراجع أسعار النفط وبالتالي لم يعد ممكنا شراء السلم الاجتماعي كما تتحدث عنه الصحف الوطنية وهذا يعني والحال هكذا أن الطفرة النفطية واموالها لا يمكن أن تشتري الى الأبد السلم والأمن ولا بد من التفكير في استراتيجيات

أخرى أكثر نجاعة، وهذا يتطلب إعادة صياغة الأمن المجتمعي بما يجعل ولاءات الافراد للوطن ويجعلهم شركاء في الامن عوض ان يكونوا منفذين أو منفذ عليهم.

وحسب دراسة بعنوان "مستقبل الدولة الوطنية عولمة التهديدات في مواجهة قلة المناعة" للأستاذ زاوي رابح من جامعة مولود معمري[29] تبيان لتقييم المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات القائمة والتي تتلخص في:

- سياسات تقليدية في مواجهة تهديدات متجددة: تتعامل الجزائر مع التهديدات بمنطق الأسباب وليس بدراسة ما ستؤول اليه الظاهرة التهديدية
- العمق الافريقي /البعد المتوسطي: الجزائر فقدت الكثير في زخمها الدبلوماسي اتجاه القارة الافريقية والاورومتوسطي وبقيت تتعامل بنفس الآليات التقليدية.
- ارتفاع حدة الانفاق العسكري: رصدت ميزانية الدفاع لقانون المالية لسنة 2015 ما قيمته 13 مليار دولار وهو ما يعادل نسبة 11.6% من اجمالي الميزانية التي تفوق 112 مليار دولار.[30]

الملاحظ في هذا الطرح أنه يقيم التعامل الجزائري مع الازمات والتهديدات بعيدا عن الداخل الجزائري أي المجتمعي وما يمكن ان يصدر من داخل الدولة من تهديدات كما سبقنا ان أشرنا أن التهديد أصبح داخل الدولاتي.

لا يمكن تحقيق الأمن القومي وصيانته بدون امن اجتماعي مجتمعي قائم على أمن الفرد وصيانة حقوقه فقد تجاوز الأمن الاعتبارات الترابية الإقليمية والعسكرية ليصبح شموليا ومتعدد الأبعاد وأكثر قربا من الحياة الاجتماعية[31].

في تقرير لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 1994 يتبنى فكرة الأمن البشري وما جاء فيه: "لزمن طويل كان مفهوم الأمن يقاس نسبة للتهديد الموجود على الحدود، ولزمن طويل كانت الأمم تعد الجيوش للحفاظ على أمنها، معظم الشعوب اليوم لديها شعور بفقدان الامن نتيجة القلق الذي يساورها في الحياة اليومية والمعيشية أكثر بكثير من الخوف من احداث العالم المدمرة. الامن الاجتماعي، الامن الاقتصادي وأمن العمالة هذه هي الهواجس المستجدة على الأمن البشري في كل أنحاء العالم فالأمن لم يعد يقاس بمدى تقليص التهديدات بل بمدى الاستجابة للحاجيات الأساسية للإنسان"[32].

وفي خطاب موجه لمجلس الأمن من قبل رئيس البنك الدولي في 2000/01/15 ركز على الأمن البشري وان البشر هم أولى بالتنمية عوض الحروب، "عندما نفكر بالأمن يجب أن نفكر أبعد من المعارك والحدود، يجب ان نفكر بالأمن البشري، يجب أن نكسب حرب أخرى هي القتال ضد الفقر"[33]

لكن الأمن لن يتحقق بتوفير لقمة العيش للناس وضمان قوت يومهم فقط فهذا جانب وجزء بسيط من أمن شامل يتحقق معه الأمن القومي، والذي مر معنا وأن الأمن قضية شاملة لا تقبل التجزئة، وحتى نحدد الآليات التي تجعل الأمن المجتمعي في خدمة الامن القومي وخادم لها يجب أولا أن يتم صيانة الاستقرار بجميع أنواعه الذي لن يتحقق إلا بالفرد وهنا نعود للحديث عن الأمن الفردي ولكن توني بوزان يرى أن الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا أي لمن نوفر الأمن؟ ويقدم توني بوزان إجابة عن هذا السؤال بقول إن الأمن يوفر للدولة ولكنه غير كافي فقط أن الدولة هي مركزية الأمن وهذا يعني أن الأمن القومي في جانب منه هو أمن الدولة.

توني بوزان يؤكد على أن الأمن لا يختزل في الأمن الوطني (أي أمن الدولة) وانما يمتد ليشمل مرجعيات جديدة وقطاعات أخرى هي:

- الأمن العسكري
- الأمن السياسي
- الأمن الاقتصادي
- الأمن البيئي
- الأمن المجتمعي.[34]

ويفر المنتمي لمدرسة كوبنهاجن قدم نظرة تكاد تكون مغايرة لبوزان فيما يخص أمن الدولة حيث قال بلا مركزية امن الدولة حيث يرى أن بفعل جملة من الظواهر مثل العولمة والظواهر العابرة للحدود تحكم مصالح اجنبية في الثروات الوطنية.....فإن المجتمع مهدد.....ويرى ويفر أن التطهير العرقي في يوغسلافيا أمثلة تؤكد هذا الخوف.[35]

في دراسة له للأمن في البلدان النامية تبنى صايغ صيغة موسعة للأمن تشمل الدفاع عن القيم الوطنية والوحدة الترابية وبقاء الدولة وضمان سلامة السكان وإيجاد ظروف اقتصادية للرخاء والحفاظ على

الانسجام الاجتماعي والبناء الوطني محددا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية كأبرز جوانب الأمن في هذه البلدان[36].

المنظور الإسلامي للأمن المجتمعي يتحدد على أنه "حالة من الاطمئنان التي يشعر بها أفراد المجتمع الناتجة عن مساهمة التنشئة الاجتماعية في تفعيل جميع الاستراتيجيات والامكانيات والممارسات التي تحقق للفرد الشعور بعدم الخوف في حاضره ومستقبله وتسعى الى حماية دينه ونفسه وعقله وماله وعرضه وتؤكد له الاعتراف بوجود مكانته في المجتمع وتتيح له المشاركة الإيجابية المجتمعية"[37].

الشفافية في التسيير من مقومات الامن المجتمعي وتساعد على مصداقية السلطة الحاكمة وثقة المواطنين بها.

سنوات التسعينات كانت تجربة مريرة مرت بها الجزائر وتركت أثارها على صانع القرار الذي أصبح يعطي البعد الأمني لكل قضية تثار أو مطالب اجتماعية، وكثير ما تم تحويل قضايا تدخل ضمن إطار السياسة العامة للدولة الى الإطار الأمني ووضع تصور أمني لها ولمعالجتها وهذا أضر كثير بمصداقية مؤسسات الدولة وأجهزتها.

توني بوزان يضع قيودا على عملية إضفاء الطابع الأمني فالمسالة بالنسبة له ليست "بالبساطة والا فإن كل مجالات السياسة العامة سيتم وضعها في دائرة الحيز الأمني وفي هذا السياق يحدد توني بوزان ثلاثة خطوات لنجاح عملية إضفاء الطابع الأمني:

الخطوة الأولى: توضيح كيف أن التهديد المزعوم يمس ببقاء الأفراد أو الدولة

الخطوة الثانية: تحديد التدابير الطارئة التي يمكننا من خلالها ضبط هذه التهديدات والسيطرة عليها

الخطوة الثالثة: يتوقف الأمر كله على نجاح الخطاب السلطوي في الحصول على رضا المواطنين إزاء ما يرافق عملية إضفاء الطابع الأمني على مسالة معينة وبالذات طرق القواعد المعمول بها كالشفافية والرقابة"[38]

بمعنى آخر نحن امام سلطة تطلع مواطنيها على كل صغيرة وكبيرة ويتسم عملها بالشفافية التي تسمح بتدفق المعلومات، ونحن امام مواطن يتحمل مسؤوليته في الرقابة وفي المساءلة عن كل ما يهمه ويهم حياته وهذا ما يضفي على الأمن القوة التي تجعل المواطن يشعر بانتمائه للوطن الدي يجب أن يحمي أمنه.

خاتمة:

التهديدات الخارجية وخطورتها على الأمن القومي يمكن مواجهتها والحد من خطورتها في اطار التزواج بين الأمن الصلب المرتكز على الآلة العسكرية وبين الأمن المجتمعي المرتكز على تحقيق الأمن الفردي والأمن البشري وبالتالي الوصول الى أمن مجتمعي يتسم بالاستقرار والسلام الاجتماعي وتحقيق مستويات من التنمية تسمح بالحد من ظاهرة الفقر والعوز لدى الفئات الشعبية الضعيفة.

الهوامش:

[1] حسن عبد الله العايد، **المتغيرات الدولية وسيناريوهات الثقافة العربية**، بيروت: دار النهضة العربية، 2004، ص23.

[2] المرجع السابق، ص34.

[3] المرجع السابق، ص36.

[4] ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، بيروت: دار الحقيقة، 2000، ص287.

[5] بلخيثر نجية، (الأمن الإنساني دراسة في تهديدات الأمن الإنساني المغاربي)، **مركز نماء للبحوث والدراسات**، www.nama-center.com/writerCV.aspx?writer=2274، 2017/02/8، 11:22.

[6] المرجع السابق.

[7] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: ذر السلاسل، 1984، ص

[8] بلخثير نجية، المرجع نفسه.

[9] المرجع السابق.

[10] المرجع السابق.

[11] ناجي طارق، (مفهوم الأمن بين الفرد والدولة دراسات في تطور مفهوم ومجالات الأمن)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006، ص4.

[12] الياس ابوجودة، **الامن البشري وسيادة الدول**، بيروت: مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008، ص15.

[13] عمارية عمروس، (قراءة امنية في طبيعة التهديدات الجديدة لمنطقة المتوسط وأثرها في الرؤية الاستراتيجية للجزائر)، 123news.co/search.html ?query، 2017/02/8، 13:08.

[14] الياس ابوجودة، المرجع نفسه، ص15.

[15] المرجع السابق،ص15.

[16] فواز جرجس،**الشرق الأوسط الجديد الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي**،بيروت: مركز الوحدة العربية،2016،ص171.

[17] عدار محمد (جامعة بومرداس)،**تاثير العولمة على مفهوم السيادة الوطنية للدولة**،www.univ-medea.dz/nouveau-systeme2009/10pdf.

[18] جهاد عودة،**مفاهيم العلاقات الدولية التخطيط الاستراتيجي للامن**،القاهرة :دار الكتاب الحديث،2015،ص662.

[19] شريف حتاتة،**العولمة والإسلام السياسي**،الدار البيضاء:الأهالي الملتقى،2004،ص27.

[20] المرجع السابق، ص27.

[21] الأمم المتحدة، **تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية**، كوبنهاجن 6-12مارس1995،ص6.

[22] جهاد عودة،المرجع نفسه،ص696.

[23] الأمم المتحدة،**تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة**،بكين 4-15 سبتمبر1995،ص22.

[24] محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر العربي المعاصر**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1997،ص135.

[25] موسوعة المقاتل،**التقنية وتأثيرها على الاستراتيجيات العسكرية**،www.moquatel.com/openshare/index.htm،2017/02/08، 19:38.

[26] المرجع السابق.

[27] Bichara Khadar,geopolitique de la proximité,France :l'hamartan,1994,p54.

– [28] الدليمي عبدالرزاق محمد، **الدعاية والإرهاب**، عمان:دار جرير للنشر والتوزيع،2010، ص219.

[29] مولود معمري،(مستقبل الدولة الوطنية عولمة التهديدات في مواجهة قلة المناعة).**دراسات استراتيجية**،العدد22،الجزائر:ديسمبر،2015،ص63.

[30] المرجع السابق،ص69.

[31] الياس ابوجودة،المرجع نفسه،ص46.

[32] تقرير التنمية البشرية لعام 1994، برنامج الأمم المتحدة للانماء،نيويورك،1994،ص68.

[33] الياس ابوجودة، المرجع نفسه،ص47.

[34] Ayse Ceyhan, (analyser la securité cultures conflits,paris.n)31-32,1998,p44.

[35] الياس ابوجودة،المرجع نفسه،ص48.

[36] المرجع السابق،ص49.

[37] سري زيد الكيلاني،2012،(اثر احترام حقوق المواطنة في تحقيق الأمن الاجتماعي)، https://www.researchgate.net/.../272237500_athr_ahtram_hqwq_al،2017/02/9، 01:31.

[38] أحمد بن بيتور،**جزائر الأمل**، الجزائر:دار الخلدونية، ص71.